جريدة الجريدة

العدد 919 - 29/04/2010

تاريخ الطباعة: 03/06/2010

المصالح والمصاير لعلي حرب... كيف نصنع حياة سويَّة ومشتركة؟

بيروت - عبدالله أحمد

صدر حديثاً عن «الدار العربية للعلوم ناشرون» وعن «منشورات الاختلاف» كتاب «المصالح والمصائر: صناعة الحياة المشتركة» للكاتب والمفكر اللبناني علي حرب، الذي يتناول قضايا ومشاكل تتعلق بمفردات الوجود وعناوينه كالحداثة والديمقراطية، الأمن والحرية، الأصولية والهوية، والشراكة والتنمية، فضلاً عن مسألة باتت تحتل أولوية قصوى هي الحياة المشتركة، كيف تصنع وتبنى أو تدار وتساس؟

يعتقد المؤلف أن من يفكر ويعمل، لا سيما إذا كان يهتم بالشأن العام، يجدر به أن يأخذ بالاعتبار سياق الوضع العالمي الوجودي وظرفه التاريخي، بانفجاراته وانقلاباته وتحولاته، كي يحسن قراءة المجريات ومعالجة الأزمات. فالمجتمعات تنخرط اليوم في واقع كوني جديد ومغاير، بمفاهيمه ومعاييره ومحركاته وقواه واللاعبين على مسرحه، بقدر ما تندرج في أفق حضاري معولم ومكوكب، سواء بأدواته الفائقة وشبكاته الأثيرية، أو بأنماطه وأساليبه في الإنتاج والاستهلاك، فضلاً عن أنظمته في الاتصال والتواصل الخارقة للحواجز بين الدول والمجتمعات.

يضيف الكاتب أن ذلك يتجسد في ما ينبثق ويتشكل أو يرتسم ويعمل أو يشتبك ويتداخل من مرجعيات المعنى وخطوط القوة، أو من خرائط المعرفة ومحركات العمل، أو من أنظمة المصالح واستراتيجيات التدخل. هكذا نحن إزاء فاعل بشري جديد ومفتوح على تعدد الأنماط والنماذج والمذاهب، بقدر ما يمارس هويته بصورة مركبة، متعددة الجنسية والإقامة أو اللغة والثقافة. الأمر الذي يجعلنا نتجاوز عصر الصناعة والإنتاج الثقيل نحو العصر الرقمي والانتاج الناعم، وننتقل من الحداثة بموجاتها الأولى نحو موجات جديدة بلغاتها ورموزها وعناوينها، بديناميكياتها الفكرية وسردياتها العقلانية وحساسياتها الجالية. من هنا ولادة مصطلحات جديدة مثل الحداثة الفائقة أو السيالة، فضلاً عمّا بعد الحداثة.

يلفت نظر الكاتب في الوضع العالمي راهناً، أن البشرية باتت تعيش في أجواء الأزمة. وإذا كان العالم الحديث، كما تثبت التجارب، يشهد أزمات دورية، بين حقبة وأخرى، فإن الأزمات في عالم سمته السيولة والتسارع، باتت تحصل على إيقاع سريع، وعلى غير صعيد، ما يجعلها أمة مركبة ومتجددة، بقدر ما هي عالمية ومعولمة، كما تشهد الانهيارات المالية والكوارث البيئية والفظائع الإرهابية. فالرهان اليوم، وسط هذه المخاوف والمخاطر والكوارث المحدقة هو كيف نصنع حياة سوية ومشتركة؟ وكيف ندير مصلحة عمومية؟ فقد يبدع الواحد قصيدة أو نظرية أو رواية أو عملاً فنياً، وقد يشن حرباً ظافرة، كي يمارس نجوميته ونرجسيته وتألهه، لكن المحك هو كيف نتدبر أمر العيش سوياً؟ وكيف نشكّل لغة مشتركة أو وسطاً للمداولة أو مساحة للمبادلة، في هذا المجال أو ذاك؟ وذلك يحتاج إلى تغيير يطاول الأفكار والأدوار والمهمات وصور الحياة وأساليب العيش وقواعد المعاملة. ويحتاج قبل ذلك إلى ممارسة التقى، بالتخلي عن ادعاءات التأله والقبض التي تحيل الشعارات والنصوص إلى أصنام تعبد أو إلى أقانيم تقدس إو إلى تنانين فكرية تولد الاستبداد والفساد أو تنتج التوحش والخراب.

يرى المؤلف أننا أدنى شأناً مما ندعي، من خلال علاقتنا بالمعنى والقيمة أو بالحقيقة والعدالة. مثل هذا الاعتراف يشكل شرطاً لقبول الآخر كشطر وجودي، والتعامل كشريك فاعل في صون المصالح وصنع المصائر، بقدر ما يفتح الإمكان لتشكيل مساحات مشتركة للتواصل المجتمعي والتبادل البشري. وهذا هو التحدي الكبير: كيف نجعل الحياة على الأرض وبين الناس أقل بؤساً وفقراً وأقل توتراً وعنفاً، لتكون أكثر أمناً ويسراً وأكثر تضامناً وتواصلاً، سواء على مستوى جماعة أو دولة، أو على مستوى المعمورة؟

ازمة عالميّة

يلفت حرب إلى أن الأزمة العالمية الراهنة، بأسمائها المتعددة وصعدها المختلفة، باتت شغل الناس الشاغل من غير استثناء، إذ هي تخلط الأوراق وتخربط الحسابات، بانفجاراتها المتلاحقة وتداعياتها المفاجئة، بقدر ما تمس المصائر

والمصالح في الصميم. والمقاربة هنا متعددة المستويات والمداخل، قد تجري على مستوى وطني أو إقليمي، لكنها قد تجري على المستوى العالمي، والأولى أن تكون كذلك، لأن الواقع الذي ننخرط فيه هو واقع كوكبي كوني، وعلى أشد ما يكون من التشابك والتداخل، بين المجتمعات والدول، سواء على شكل توترات ونزاعات، أو على شكل مباحثات ومفاوضات، أو على سبيل التعاون والتبادل. لذلك لا سبيل بعد اليوم لأن يمارس المرء عزلته أو يدعي انفراده بنفسه، فالكل هم سواء في هذا الخصوص: ما من أحد إلا ويمارس خصوصيته على نحو عالمي، تأثراً او تأثيراً. والفارق هو في شكل هذه الممارسة ومردوديتها.

يتابع الكاتب بأن المقاربات ليست أحادية الجانب، وإنما تتعدد مداخلها ومناهجها، بتعدد الحقول والقطاعات أو القوى والفاعليات أو الجهات والأطراف. هكذا لكل قطاع مدخله إلى الفهم والتشخيص، اقتصادي أو سياسياً أو مجتمعياً أو ثقافياً أو غير ذلك، ومن يعمل في ميدان معرفي يقارب الأزمة فكرياً، لأن المشكلة في هذا الإطار تكمن في نظريات أو في مناهج ونماذج فقدت مصداقيتها في المقاربة والمعالجة. وبحسب هذا التشخيص، فإن مشكلة المفكرين، من العاملين في ميادين علوم الإنسان والاجتماع والاقتصاد، إنما تكمن في أفكارهم بالدرجة الأولى. لذا، فإن المهمة المناطة، أساساً، بالمفكر المحترف، فيلسوفاً أو عالماً، هي الاشتغال على الأفكار، في ضوء الوقائع والتجارب، ولتجديد العدة الفكرية، في ما يخص أطر أو شبكات الفهم أو مناهج الدرس أو طرائق المعرفة أو صيغ العقلنة. كذلك يشير المؤلف إلى أنه إذا كانت المقاربة، تعددية، عالمية، فإنها نقدية، بالمعنيين السلبي والإيجابي، إذ هي تشريح وتفكيك، بقدر ما هي تأليف وتركيب. وعلى نحو يتيح تجاوز العوائق وتطوير الوسائل، بقدر ما يتيح توظيف المكتسبات لتحقيق منجزات جديدة. بهذا المعنى، لا يقوم النقد على النفي والإقصاء، فما يجري طمسه أو نفيه، مما حدث أو يحدث، يتحول إلى فخ أو مأزق يعرقل المشاريع أو يلغم الأعمال، كي يفعل فعله بصورة مضاعفة، لكن على الوجه السلبي والسّيء. من هنا فرهان المقاربة هو قراءة ما يحدث، بمنطق التحويل الخلاق، والتركيب البناء، بالمعنى الأوسع والأغنى، أي بما هو إعادة إدماج وتأهيل، أو تشغيل وتوظيف، أو صوغ وتشكيل، أو تسوية وترتيب، أو ترميم وتهجين، أي ما يمكن أو تسفر عنه القراءات والتحليلات من الأطر والصيغ أو الحقول والمحاور أو الوسائل والمناهج، فكل مقاربة فكرية تتميز بالجدة والابتكار، إنما تسفر عما هو بناء ومثمر أو فاعل وراهن، من المفاهيم والأساليب، بقدر ما تنجح في أعمال الكشف والتعرية لآليات الحجب والخداع والإقصاء والاعتباط والمصادرة. كذلك فإن المقاربة النقدية هي في الوقت نفسه مفتوحة بقدر ما هي نسبية، في ما يتعلّق بمعرفة الواقع وتصور العالم، بمعنى أنها لا تدعي اليقين القاطع أو القبض المطبق، بل تبقى قيد المراجعة، رهانها اجتراح الإمكان وتوسيعه بفتح أفق أو فك مستغلق، بتحريك قوة أو إطلاق مبادرة، بتشكيل إطار للنظر أو وضع قاعدة للعمل.

مقاربة

يعلن حرب أن المقاربة الفكرية لا تدعي وضع الحلول، بتطبيق نماذج جاهزة أو نظريات محكمة أو أفكار مسبقة. وإنما هي تداولية، إي الحلول والمعالجات، في ما يخص المصلحة العمومية أو المصائر الجمعية، هي عملية مركبة ومسؤولية متبادلة، يساهم فيها الجميع، كل في مجاله ودائرة عمله، بحيث يكون لكل فرد مشروعيته وقسطه أو دوره ومشاركته، في الإنتاج والابتكار، كما في المناقشة والمداولة. وإذا كان هذا هو الشأن على مستوى قطاع، أو دولة أو منطقة إقليمية، فالأولى أو يكون كذلك عالمياً، ما دامت المصالح والمصائر باتت متشابكة. هذا إذا شئنا ممارسة التواضع واستخلاص الدروس والعبر.

من إخفاق النظريات أو استهلاك المدارس والنماذج، في تشخيص الواقع وإيجاد مخارج من الأفخاخ والمآزق. والفكاك من المأزق يحتاج إلى أن نفكر بصورة مختلفة، وعلى نحو يتغير معه معنى التفكير، ودور المفكر، كما تتغير الممارسات الفكرية بالذات. وهذا يقتضي تخفيف ادعاءات القبض والتيقن، وأن الكف عن ممارسة أدوار ممثل العقل أو مجسد القيم أو مالك مفاتيح الخلاص أو معلم الحقيقة الذي يتعالى على مجتمعه أو يسبق زمنه. فلا أحد يقبض على الحقيقة، ولا أحد يقيم في مملكة للفضيلة أو يبرأ مما في مجتمعه من شوائب وآفات.

جريدة الجريدة